



طاقة المستقبل

## فورة استثمارية في قطاع الطاقة المتجددة بالمنطقة العربية

البنك الدولي يربط 5 مليارات دولار لتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة

وضمت قائمة الشركات "مصدر" الإماراتية والفنار و"عبداللطيف جميل" السعودية و"ليكيلا" و"إي بي فوكت" و"أكوابور" السعودية و"أوراسكوم للإنشاءات" و"إي دي أف" و"بايوثيرم" و"الكاراز" و"تيا" و"صن إنفينيتي".

وقال فتحي كمال، مستثمر قطاع الطاقة الشمسية ونائب رئيس شركة الحياة للاستشارات البيئية، إن قطاع الطاقة المتجددة بات قبلة للكثير من الاستثمارات العربية والأجنبية في السوق المصرية، لأنها طاقة المستقبل، وعمرها أطول من المصادر التقليدية للوقود.

وأضاف لـ"العرب" أن مصر تولي طاقة الرياح والطاقة الشمسية اهتماماً كبيراً، كما أن وزارة الكهرباء تمنح تسهيلات للمستثمرين بالطاقة المتجددة عبر شراء الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة، ومن ثم يضمن المستثمر أن منتجه يتم بيعه دون مشكلات.

وتتضمن المشروعات المنفذة حالياً مجمع الزعفرانة لطاقة الرياح بقدرة 545 ميغاواط، ومجمع جبل الزيت لطاقة الرياح بقدرة 580 ميغاواط، ومحطة الكريما الشمسية الحرارية بقدرة 140 ميغاواط.

وتتضمن القائمة المشروعات أيضاً مشروع خلايا شمسية في كوم أمبو التابعة لاسوان، في جنوب مصر، بقدرة 26 ميغاواط، ومشروعات تعريفة التغذية في منطقة بنبان بأسوان بقدرة 1465 ميغاواط.

أصبح قطاع الطاقة المتجددة جذاباً للكثير من فوائض رؤوس الأموال العربية، ومقصداً استثمارياً للشركات الأجنبية، في ظل تصاعد الطلب على استخدام الطاقة، تزامناً مع تزايد حركة البناء والتنمية والمشروعات الجديدة التي تشهدها المنطقة العربية وتحتاج إلى المزيد من مصادر الطاقة.

ونحو 2559 ميغاواط من مزارع الرياح، إلى جانب 325 ميغاواط من المركبات الشمسية الحرارية، و244 ميغاواط من تطبيقات الطاقة الحيوية.

ووفقاً لـ"إسكوا" فإن المغرب ومصر وتونس والأردن من أهم الدول التي قطعت شوطاً في مجال استغلال طاقة الرياح في إنتاج الكهرباء.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن مصادرها الأحفورية للطاقة لا تستطيع الوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة، وارتفاع كلفة الاستيراد. هذا إلى جانب زيادة الاهتمام الحكومي بتنمية استخدام طاقة الرياح، في ظل وجود مناطق تتميز بهيكل رياح جيد من حيث توزيع وتردد ومتوسط سرعات الرياح على مدار العام.

وعزز هذا التوجه من ضخ استثمارات في مشروعات مرتبطة بالتشغيل، بهدف التصنيع المحلي لبعض مكونات معدات طاقة الرياح، بما أسهم في تحسين اقتصاديات مشروعات مزارع الرياح في هذه الدول والقدرة على المنافسة مع الطاقة التقليدية المستوردة.

**فتحي كمال**  
الطاقة المتجددة  
جاذبة لرؤوس الأموال  
مع تصاعد الاستهلاك

**وائل النشار**  
مطلوب محفزات  
لتعزيز الاستثمار في  
تأمين الطاقة

وتحتل تكنولوجيا نظم إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية مع انخفاض أسعارها ومناسبتها للمناطق الريفية والنائية، باهتمام أغلب الدول سواء كانت مصدرة أو مستوردة للطاقة، مثل الجزائر والأردن.

ومن المتوقع استمرار التوسع في تنفيذ مشروعات نظم الطاقة الشمسية لأغراض الإنارة وضخ وتحلية المياه في معظم الدول، ولا يزال المغرب الأول في المنطقة في مجال محطات الطاقة الشمسية الحرارية المركزة مع استكمال تنفيذ البرنامج المخطط وانخراط شركات عربية في أعمال الإنشاء.

وتشهد مصر فورة كبيرة في استقبال الاستثمارات الأجنبية ودخلت 12 شركة في سباق للفوز بمنافسة إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 200 ميغاواط غرب النيل، ضمن المشروع الذي طرخته الشركة المصرية لنقل الكهرباء بقدرة 600 ميغاواط.

**محمد حماد**  
صحافي مصري

القاهرة - تشهد المنطقة العربية فورة في استثمارات الطاقة المتجددة، بدعمها الطلب المتصاعد لتعزيز الاتجاه نحو بناء مدن ذكية جديدة، إلى جانب التوسعات الهادفة إلى تخفيض معدلات الكثافة السكانية.

يتصدر الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة أولويات الكثير من رؤوس الأموال العربية، وتتحف هيئة كهرباء ومياه دبي على إنشاء مجمع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، باستثمارات تصل إلى نحو 13.6 مليار دولار بهدف تخفيض أكثر من 6.5 مليون طن من انبعاثات الكربون سنوياً.

وقامت السعودية بطرح 12 مشروعاً في قطاع الطاقة المتجددة، بقيمة إجمالية تصل إلى نحو 4 مليارات دولار، وهو ما يجلب عوائد متعددة.

وتواصل مصر أعمال تشييد أضخم مشروع للطاقة الشمسية بأكبر من ملياري دولار، وسط توقعات بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة عالمياً بمعدلات تتجاوز نصف مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

حفزت حزم التمويل التي ترصدها المؤسسات الدولية على تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، بهدف تنويع المصادر، فضلاً عن الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية الناجمة عن التوسع في محطات إنتاج الكهرباء من الطاقة التقليدية.

ورصدت مجموعة البنك الدولي 5 مليارات دولار لبرامج الحصول على الطاقة النظيفة، وقالت إنها لن تمول الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط والغاز وستواصل تقديم المساعدة الفنية للبلدان التي تعزز الشفافية والحوكمة والقدرة المؤسسية والبيئة التنظيمية لقطاع الطاقة لديها.

وكشفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" حول التشريعات والسياسات في المنطقة العربية عن تزايد الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، خاصة إنتاج الكهرباء في الدول المنتجة والمستوردة للطاقة بهدف المساهمة في تنويع الميزج الوطني للطاقة، ولكن بدرجات متفاوتة تختلف حسب ما تتمتع به الدولة من وفرة في الموارد الطبيعية للطاقة. وبلغ إجمالي القدرات المركبة في المنطقة العربية من الطاقة المتجددة نحو 5100 ميغاواط منها 1972 ميغاواط من النظم الشمسية الكهروضوئية

## التزام أوبك في ظل اقتصاد منهك يطرح جدلاً في العراق

الإخفاق المستمر في خفض الإنتاج يكشف عمق الضغوط

عقد من العقود والحرب والفساد والتحديات الاقتصادية. وقال المتحدث باسم وزارة النفط العراقية الأسبوع الماضي إن بغداد تظل ملتزمة بالكامل باتفاق خفض إمدادات نفط أوبك، نافياً تقارير إعلامية ذكرت أنها تسعى إلى الحصول على إعفاء من اتفاق الخفض خلال الربع الأول من 2021.

وفي يونيو، قال العراق إنه طلب من أوبك أن تأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي للأعضاء عند تقاسم عبء تخفيضات إنتاج النفط في المستقبل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن اقتصاد العراق سينكمش 9.7 في المئة في 2020 في ضوء انخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا، مقارنة مع نمو 4.4 في المئة في 2019.

ويرى خبراء أن التزامات العراق مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الإنتاج غدت الاختلالات داخل التوازنات المالية نظراً للاعتماد المفرط على عوائد الطاقة لتعبئة الموازنة، فضلاً عن الاحتجاجات الاجتماعية المتواصلة والمطالبات بالإصلاحات.

وتكشف انحصار الصادرات عمق الأزمة، حيث تراجعت صادرات النفط العراقية بنحو 8 في المئة بما يعادل 300 ألف برميل يومياً منذ بداية يونيو، وفقاً لبيانات الشحن ومصادر في القطاع، مما يشير إلى أن ثاني أكبر منتج في أوبك يقترّب من الوفاء بتعهداته في اتفاق خفض الإمدادات بقيادة أوبك.

وكانت منظمة أوبك وحلفاؤها، في ما يعرف باسم أوبك، قد بدأوا في صفقة لخفض غير مسبوق في الإمدادات في مايو لدعم أسعار النفط التي تعصف بها أزمة فيروس كورونا.

ويخفض العراق الإنتاج بمعدل 1.06 مليون برميل يومياً بموجب الاتفاق. وتشير الأرقام إلى أنه بينما يجرى تقدماً، فإنه لم يف بعد بتعهداته كاملاً. وكان العراق متردداً في الانضمام إلى الجهود السابقة لخفض الإمدادات بقيادة أوبك والتي بدأت في 2017، وكان في بعض الأحيان أقل أعضاء أوبك امتثالاً للاتفاق.

وتعرضت التوازنات العامة للبلد خلال حرب الأسعار الأخيرة لضربات متتالية بفعل انهيار أسعار النفط في الأسواق في وقت تشهد فيه موارد البلد تقلصاً ملحوظاً، الأمر الذي يجعله أقل قدرة على تحمل الصدمات.

وتعاني بغداد من فوضى سياسية واقتصادية وأمنية في ظل حرب واسعة ضد الإرهاب وانتشار الفساد في مفاصل الدولة وشلل النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى اختلالات وعجز قياسي في الموازنة العامة. ومنذ عام 2014، واجهت بغداد أزمات عديدة بدأت بالحرب على تنظيم داعش، وصدمة أسعار النفط بالتراتب مع الأزمة الصحية العالمية.

عاد الجدل داخل الأوساط الاقتصادية العراقية بشأن ما إذا كان ينبغي على بغداد أن تطلب إعفاء من تخفيضات الإمدادات المقررة من أوبك، باعتبار أن انخفاض الأسعار يضغط كثيراً على المالية العامة للدولة، ويشكل تحدياً للحكومة التي تواجه صعوبات لمعالجة الدمار الناجم عن سنوات من الحرب وتفتشي الفساد.

في العراق وأوبك لروبيرتز إن المعارضة لتخفيضات النفط تزيد خلف الأبواب المغلقة وإن أحاديث عن إحياء دعوات قديمة للنظر في حجم التخفيضات عادت إلى الظهور.

وقال مسؤول عراقي كبير مطلع على المحادثات إن هناك خلافاً في وجهات النظر بين وزارة النفط ومكتب رئيس الوزراء بشأن الامتثال الكامل للتخفيضات أو طلب إعفاء في العام المقبل.

**خلافات في وجهات النظر حول الامتثال الكامل للتخفيضات أو طلب إعفاء في العام المقبل**

وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر هويته إن وزارة النفط تريد طلب إعفاء، بينما يصر مسؤولون في مكتب رئيس الوزراء على الامتثال. وأضاف المسؤول أن الخلاف يدور حول المشكلات المالية للعراق حالياً.

وفي مايو ويونيو، وافق العراق على خفض إنتاجه من الخام بأكثر قليلاً من مليون برميل يومياً، مع تخفيف ذلك الخفض إلى 849 ألف برميل يومياً اعتباراً من يوليو وحتى نهاية العام.

واستمر العراق عضواً في الاتفاق لكنه أنتج ما يزيد عن حصته. ولكن العراق يرغب الآن في الالتزام الكامل بأهداف الإنتاج المتفق عليها وحتى التعويض عن إنتاجه الزائد سابقاً في الفترة بين مايو ويوليو عبر خفض أكبر في الأشهر اللاحقة.

وقال المصدر في أوبك "هناك معارضة قوية لمشاركتهم العراق المستمرة في تخفيضات الإمدادات"، مضيفاً أنه كانت هناك محادثات غير رسمية بشأن حاجة بغداد لطلب إعفاء من تخفيضات النفط في 2021 لكن لم يتضح ما إذا كان العراق سيستخدم تلك الخطوة فعلياً أم لا.

وفي أغسطس، بلغ العراق أعلى معدل امتثال في السنوات القليلة الماضية لكنه قال إنه ربما يحتاج لتمديد فترة التعويض شهرياً.

وتولى رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي منصبه في مايو، ليصبح ثالث رئيس لحكومة عراقية في فترة عشرة أسابيع اتسمت بالفوضى وأعبقت احتجاجات دامية استمرت لأشهر في البلاد، التي أجهدها

بغداد - اتحدت وتيرة الجدل في العراق بفعل صعوبة الموازنة ما بين التزامات البلد مع منظمة أوبك والحاجة الماسة لتصدير النفط في ظل وضع اقتصادي منهك ما جعل بغداد غير قادرة على مواكبة خفض الإنتاج.

وأخفق العراق، ثاني أكبر منتج في أوبك، في السابق في الالتزام الكامل بتخفيضات إنتاج نفط أوبك، إذ يضح أكثر من الأهداف المحددة لإنتاجه منذ توقيع الاتفاق للمرة الأولى في 2016 بين أوبك وحلفائها بقيادة روسيا.

وقال مصدر في أوبك "يعتقد العراق أنه لم يُعامل بالشكل اللائق في ديسمبر 2016 حين لم يتم استثناءؤه. وفي ظل استمرار معاناة الاقتصاد بسبب انخفاض الأسعار فإن هذه القضية تظل تعاد الظهور".

والاقتصاد وقطاع النفط في العراق منهكاً بفعل سنوات من الحروب والعقوبات ومواجهات مع متشددين إسلاميين بعد الغزو الأميركي. وتشكو بغداد من أنها تكافح لإحياء صناعة النفط التي تعاني من ركود، في الوقت الذي يستفيد فيه بقية أعضاء أوبك ويعززون حصصهم السوقية.

ويحول العراق على النفط لتمويل 97 في المئة من ميزانيته الحكومية. وأبلغ وزير المالية علي علاوي البرلمان الأربعاء أن إصلاح الاقتصاد العراقي سيستغرق خمس سنوات من العمل وأن الدين الحكومي بلغ ما يتراوح بين 80 و90 في المئة من الناتج القومي، بينما يبلغ الدين الخارجي 133 مليار دولار.

**علي علاوي**  
إصلاح الاقتصاد العراقي سيستغرق خمس سنوات

واعتباراً من أول مايو، نفذت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها، فيما يعرف باسم مجموعة أوبك، خفضاً قياسياً بمقدار 9.7 مليون برميل يومياً أو ما يعادل عشرة في المئة من الإنتاج العالمي، بعد أن سحق فيروس كورونا ثلث الطلب العالمي. واعتباراً من أول أغسطس، جرى تخفيف الخفض إلى 7.7 مليون برميل يومياً حتى ديسمبر.

ويتقدد سياسيون عراقيون الاتفاق الذي وقته حكومة تصريف الأعمال السابقة والذي بموجبه تلتزم بغداد بخفض كبير لإنتاجها.

ومع تداول أسعار النفط حالياً عند نحو 40 دولاراً للبرميل، تقول مصادر



سير على الألفام